اجتهادات
الأسوأ لم يأت بعد

تُعد اجتماعات مجلس محافظى صندوق النقد الدولى، ومجموعة البنك الدولى، ومعهما محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية ورؤساء عدد كبير من الشركات، وخبراء اقتصاديون وماليون، فى واشنطن بين 10 و16 أكتوبر الحالى، الأهم منذ سنوات. فقد عُقدت فى لحظةٍ بالغة الدقة للاقتصاد العالمى، الذى عاجلته خسائر الحرب على أوكرانيا، قبل أن يتسنى ترميم التصدعات الكبيرة التى أحدثتها فيه سياسات مواجهة جائحة كورونا.

استمرت الاضطراباتُ فى سلاسل الإمداد والتوريد، وأُضيف إليها عدم استقرار أسواق المال، ثم تضاءلت فرصُ التمويل, وازدادت المشكلات المتعلقة بسداد أقساط وفوائد قروض حصلت عليها بعض الدول من قبل, واشتدت الضغوطُ على عملات كثير من البلدان، ومن ثم على القدرة الشرائية لشرائح واسعة من مواطنيها، بسبب الارتفاع القوى للدولار الأمريكى فى مقابلها.

ومن الطبيعى فى هذا السياق أن تزداد معدلات التضخم، وتبلغ مستوى الخطر، وأن يخيم شبح الركود الاقتصادى فى الأجواء، ويقترب تدريجيًا. وهذا هو الأسوأ، الذى حذر صندوق النقد الدولى من أنه لم يأت بعد، إذ توقع فى تقريره (آفاق الاقتصاد العالمى) الصادر بالتزامن مع اجتماعات واشنطن أن يحدث انكماشُ فى أكثر من ثلث اقتصادات العالم خلال أشهر، مع استمرار التباطؤ فى الاقتصادات الثلاثة الأكبر فى الولايات المتحدة والصين وأوروبا.

غير أن هذا الأسوأ سيكون غالبًا أقل من نظيره الذى ترتب على أزمة 2008 المالية-الاقتصادية بالنسبة إلى الاقتصادات الأكبر، ولكنه قد يكون أكثر منه بالنسبة إلى عددٍ غير قليلٍ من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، وكذلك اقتصادات صاعدة.

وإذا صح توقع الصندوق أن يبلغ التضخم العالمى ذروته فى أواخر العام الحالى، على أن يبقى مرتفعًا عن معدلاته خلال العام المقبل، وينخفض تدريجيًا حتى يصل إلى حدود 4% فى آخره، فهذا يعنى أيضًا أن الأزمة الراهنة ستكون أقصر من سابقتها التى بدأت فى 2008، وأنها لن تصل إلى ما يُعرف بالعاصفة الكاملة.

غير أن هذا التوقع يؤخذُ بحذر، مثل غيره، فى فترة عدم يقين، حتى إذا كان الصندوق معروفًا بحذره واختيار كلماته بعناية حين يتحدث عن المستقبل.